المحاضرة الثامنة: نظرية الوصم الاجتماعي.

هناك العديد من التسميات لهذه النظرية، فنجدها عند بعض المؤلفين تسمى نظرية الوصم، وعند البعض الاخر نظرية رد الفعل الاجتماعي، وهناك من يطلق عليها نظرية التسمية.

تعد هذه النظرية في الحقيقة جملة من النظريات، وهذا بسبب خوض العديد من العلماء فيها من الوظيفيين إلى التفاعليين فالراديكاليين، وفي البداية نعسى لإعطاء تعريف خاص بالوصم، ثم عرض محتوى وطروحات هذه النظرية.

يستخدم مصطلح الوصم في سوسيولوجيا الانحراف للإشارة بطريقة تبادلية مع نظرية رد الفعل الاجتماعي إلى التفسير الاجتماعي للانحراف، إنما يتم اعتباره نتيجة للتفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي وليس باعتباره نتيجة لعوامل تتعلق بسيكولوجية الأفراد وخصائصهم الوراثية.

وتشير "الوصمة" إلى العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة، أو سمات تجلب لهم العار، أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي أساء التصرف أو كشف عن اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.

وعليه فالوصم هو الحاق النعوت والصفات الرذيلة والدونية بالأفراد وهذا لما فعلوه من سلوك، فمثلا بدلا من أن ينادى شخص باسمه الحقيقي، يناديه بيا **لص** كونه ارتكب هذه الجريمة أو حاول القيام بها، ففي مجتمعنا تلصق الكثير من النعوت وأسماء الوصم بالأفراد، إذ يتفنن الناس في استعمالها، كما أن البيئة الاجتماعية عندنا لا ترحم فهي كثيرا ما تساهم في تعميق السلوك الانحرافي عند الأفراد خاصة الضعفاء منهم، ونذكر بالخصوص فئة الأطفال غير الشرعيين الذين لا ذنب لهم في حالتهم، إذ نجد كثير من أفراد المجتمع ينادونهم "ابن الحرام" وغيرها من الاسماء القبيحة، فهذا يزيدهم سخطا وعدوانية وانتقاما من المجتمع ومن أنفسهم، ونفس الشيء بالنسبة للنساء اللواتي يرتكبن جرائم الشرف والعفة، فالوصم والنبذ هو مصيرهن، وهذا ما يزيد في إقبالهن أو العودة إلى الانحراف من جديد.

مدخل للتعريف بالنظرية:

على عكس الطروحات القديمة جاءت نظرية الوصم بنظرة مختلفة تماما تتلخص في الإجابة عن السؤال: لما يصنف المجتمع أفعالا محددة ويعتبرها جريمة؟ وما هي صفة المجتمع أو غالبية أفراده التي تمنحهم حق تحريم بعض الافعال وتحليل غيرها؟ والسؤال بمعنى آخر لما يكون الفرد مجرما؟ بل لما يجرم المجتمع أفعالا بعينها؟

فلقد رفض أنصار هذه النظرية آراء النظريات البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية وغيرها من العوامل المتعددة التي تؤدي إلى الجريمة.

صيغت القضية المحورية لهذا المنظور عام 1938 بواسطة العالم "تانينباوم Tannenbaum" وهي تشير إلى أن عملية تشكيل المجرم عبارة عن عملية تلقيب وتعريف وتحديد وعزل ووصف وتأكيد وادراك للوعي بالذات، وأنها تصبح طريقة لتنبيه الخصائص الحقيقية موضع الاهتمام والايحاء بها وتأكيدها وإثارتها، وكان هذا المؤلف يقصد بتلك العبارة إيضاح مسألة اساسية أصبحت فيما بعد علامة مميزة لما يعرف الآن بمنظور " رد الفعل المجتمعي" تتمثل في أن الشخص يصبح صورة مطابقة لما وصف به، سواء كان القائم بعملية الوصف هو من يقوم بالعقاب أو بالإصلاح، لأن التأكيد في كلتا الحالتين يكون منصبا على السلوك الذي يعتبر موضعا للاستهجان.

كما أن الحماس المبالغ فيه الذي يبديه المسؤولون (كالآباء، ورجال الشرطة، والمحكمة، وضباط المتابعة) ضد الفعل الانحرافي يؤدي إلى إبطال هدفهم، فكلما بذلوا جهدا أكبر من أجل الاصلاح نما الشر على أيديهم، لأن الايحاء المتواصل يؤدي إلى نتائج عكسية مهما كانت طبيعة النوايا التي تكمن وراءه، طالما أنه يؤدي إلى إبراز الذي ينبغي كبحه، إذن كلما قل الحديث عن هذه الأفعال المنحرفة كان ذلك أفضل.

وعليه يرى العالم "تانينباوم" أن ما يؤدي إلى صنع المجرم إنما هو الكيفية التي يعامله بها الأخرون، حيث أشار إلى أن تلك الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلازمها من تأثير وتأثر متبادل مشترك، إنما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم أو المبالغة في تصويرهما.

وحول الكيفية التي يصبح من خلالها الفرد مجرما نجد "تنينباوم" يقول: " تتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات، وألقاب، وتعريفات، وفعل وشرح، تقوم الجماعة

بإلصاقها على الشخص، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها، حيث أنها تساعد على بلورة نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، وبذلك احباط معنوياته وتشويه أخلاقياته، مما ينتج عنه تأكيد التضامن والتآزر الاجتماعي، واحتمالات الشعور بالرفعة والسمو لدى البعض منهم، وأيضا ضمان أمن الجماعة.

تتجه نظرية الوصم الاجتماعي في تعريفها للجريمة اتجاها مختلفا عن النظريات السابقة التي نظرت إلى الجريمة على أنها حالة مرضية، ويذهب "**بيكر**" إلى أن التعريفات السابقة للجريمة لم تتناولها بصورة عادلة تعرض واقع الانحراف، فالانحراف يعد كذلك من وجهة نظر المشاهد، وحيث أن أفراد الجماعات المختلفة لهم تصورات مختلفة عما هو صواب وما هو خطأ في مواقف معينة، فيؤدي ذلك أن ما قد ينظر إليه شخص على أنه سلوك منحرف، ينظر إليه آخر على أنه سلوك سوي، بل أن الشخص الواحد في ظل مواقف متباينة قد تتباين وجهة نظره إزاء ما هو صواب وما هو خطأ.

ويمكن تقسيم نظرية الوصم إلى جزئين، فالأول يهتم بالكيفية التي يتم من خلالها تجريم ووصم بعض الأفراد دون غيرهم بالجريمة والانحراف، وخير من يمثل هذا الاتجاه هو "**بيكر**" في كتابه "**الهامشيون**"، والثاني وقد اهتم بآثار الوصم على السلوك اللاحق للشخص ونجد هنا "**ليمارت**" خير من يمثل ذلك.

ويذهب "**بيكر**" أن تسمية سلوك ما على أنه منحرف يعتمد على رد فعل أفراد المجتمع إزاء هذا السلوك، فيرجع "**بيكر**" عند دراسته للسلوك الانحرافي إلى رد فعل المجتمع تجاه السلوك، فهو يهتم بدراسة السلوك الانحرافي من خلال الاجابة على التساؤلات الأتية:

1_ ما هو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف، وكيف يحددونه؟

2_ ما هي طبيعة الانماط السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر إليها أفراد المجتمع على أنها أنماط وخصائص منحرفة؟

ويذهب "**بيكر**" إلى ان المجتمعات هي التي تحدد الانحراف، وذلك من خلال تحديد بعض القواعد التي يعد انتهاكها انحرافا من وجهة نظر أفراد المجتمع، وبهذا فإن الانحراف هنا لا يكمن في ذاتية الفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما يرتبط برؤية المجتمع نحو هذا السلوك، وبالتالي فإن الشخص يعد منحرفا عندما ينظر إليه المجتمع على أنه كذلك، وبقول آخر فإن الانحراف هنا ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته،

ولكنه خاصية يخضعها المجتمع على سلوك معين لأحد أفراده في ضوء القيم والمعايير السائدة، ففي ضوء القانون الذي يعكس قيم المجتمع يوصف السلوك بأنه جريمة وأن مرتكبه مجرم.

وعليه يرى **بيكر** أن الانحراف هو صناعة اجتماعية، وهو يقصد بذلك القواعد والظروف والصفات الفردية ورد الفعل من قبل المجتمع يعمل كفاصل بين المنحرف وغير المنحرف، وقد يكون كلا السلوكين متشابها، وقد لا يكون السلوك (المنحرف) موجودا وحقيقيا، المهم هنا كما يقول "**بيكر**" هو رد الفعل الذي يؤمن بوجود الانحراف، وهكذا نجد أن رد الفعل هو الذي يصنع الانحراف، ومن هنا تصبح في الكيفية التي تم من خلالها اختيار الأشخاص المنحرفون أو الهامشيون ووصمهم، وأقرب مثال على ذلك تخيل أو تذكر أنه تم اتهامك بشيء لم تفعله لكن رد فعل الآخرين تم بناء كما لو أنك قمت بالفعل.

ولتوضح ما ذهب إليه "**بيكر**" من أن الانحراف الاجتماعي هو من صنع المجتمع يقدم لنا التصنيف الرباعي التالي للمنحرفين وغير المنحرفين: مدرك كمنحرف، متهم خطأ، منحرف أصيل غير مدرك كمنحرف، منحرف بالسر.

فيما يتعلق بالمنحرف الأصيل فالمجتمع يدرك حقيقة سلوكه بشكل حقيقي، أما الآخرون على الأغلب أن الحكم في وصف سلوكهم خطأ، وربما يعود وصفه بالمنحرف إلى العرق والطبقة الاجتماعية أو الجنسية أو المكانة الاجتماعية أو ارتباطه بمجموعة معينة من الأصدقاء أو مظهره الخارجي، أما المنحرفون بالسر فطبقا لدراسات التقارير الذاتية فيشكلون نسبة كبيرة من المجرمين لكنهم لم يوصموا أو يلقى القبض عليهم.

يرى "**بيكر**" أن هذه الأنماط الأربعة تشكل معضلة لدارسي الجريمة والسلو المنحرف، فالمتهم بالخطأ والمنحرف أصلا يواجهان المعاملة نفسها من الأكاديميين والرسميين.

إن حجر الزاوية في نظرية الوصم يتمثل في رد الفعل–الوصم– كمتغير مستقل حيث جرى التركيز على الاثر السلبي للوصم المتمثل في الجريمة والانحراف، ويرى "ويلكنز" 1965 أن الوصم كمتغير مستقل يمكن أن يأخذ شكلين:

1_ أن الوصم نفسه يمكن ان يجلب انتباه الناس والمؤسسات الرسمية، وهذا يسبب عملية المراقبة وإلصاق الوصم بالشخص.

2_ يمكن أن يقوم الشخص الذي تم وصم بتشرب الدور، وبالتالي يؤدي إلى قبوله، ويؤدي إلى تغيير مفهوم الذات لديه، كأن تقول فلان (سارق) ويقوم بلعب هذا الدور، علما أن العمليات السابقة على الأغلب يتم المبالغة فيها وتضخيمها.

أما الشكل الثاني من آثار الوصم فتوضحه أعمال "أدون ليمارت" وخاصة كتابة "الباثولوجيا الاجتماعية" 1951، فكان أول المتعلقين بهذا المفهوم –الوصم الاجتماعي– من اللاحقين لتنينباوم" ، الذي كان له الفضل في تحديد الاتجاه الجديد، ومن ثم استخدمه بوضوح تام في دراسته اللاحقة عن الجريمة والجنوح، وذلك حين كتب في إحدى مقالاته المنشورة عام 1948والتي ألحقها بنشر كتابه "المرض الاجتماعي" في سنة 1951.

آراء أدوين ليمرت حول الوصم:

يرى أن علم الجريمة الوضعي وضع العربة قبل الحصان من خلال الافتراض القائم على أن السلوك المنحرف يأتي أولا ثم يثير ذلك استجابات الضبط الاجتماعي.

لقد اشتهر "**ليمرت**" بمفهومي الانحراف الأولي والثانوي، والانحراف الاولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي، والذي يمكن تبريره من قبل الفاعل أو الناظرة، ومثال على هذا النوع من الانحراف أن تقود سيارتك بسرعة 80كم في الساعة والمسموح بها 70كم في الساعة، وتبرر لنفسك أن الجميع يسوق بهذه السرعة.

الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها رد فعل اجتماعي له، وعليه فالانحراف الثانوي لا يمكن ارجاعه إلى سبب واحد، بل هو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بن الشخص وانحرافه ورد الفعل الاجتماعي على هذا الانحراف، وقد وصف هذه العمليات كما يلي:

1_ انحراف أولي.

2_ عقوبات اجتماعية.

3_ انحراف أولي أكثر.

4_ عقوبات ورفض أقوى.

5_ انحراف أكثر يصاحبه السلوك العدواني والمقاومة خاصة نحو مطبقي العقوبات (مثل الاعتداء على الشرطة)

6_ يصل المجتمع إلى نقطة عدم تحمل هذا السلوك أكثر ويطالبون برد فعل رسمي لوصم هذا المنحرف (الحملات الأمنية على المطلوبين وتغليظ العقوبات).

7_ يلجأ المنحرف إلى تقويم سلوكه كرد فعل نحو الوصم والعقوبات.

8_ القبول النهائي للمكانة الاجتماعية المنحرفة، وتنصب على التكيف بناء على الدور المرتبط بالمكانة.

وهكذا يبدو الانحراف الثانوي هو عملية أخذ وعطاء بين الفرد والمجتمع بمؤسساته حتى يصل الفرد إلى قبول الهوية الجديدة، ومن هنا يمكن أن يشترك بثقافة ما، ومن هذه النقطة يصفه بالانحراف الثانوي.

أهم النقاط الملخصة لهذه النظرية:

1_ يتسم المجتمع بقيم متعددة على درجات مختلفة من التداخل.

2_ تتحدد نوعية سلوك اي فرد من خلال تطبيق القيم عليه، وبالتالي فإن تحديد ماهية السلوك على أنه منحرف تتم من خلال رد الفعل تجاه هذا السلوك.

3_ يتمثل الانحراف في نوعية رد الفعل، ولا يرجع إلى جوهر السلوك ذاته، فإن لم يكن هناك رد فعل فليس هناك انحراف.

4_ عندما يدرك المشاهدون الاجتماعيون سلوكا ما ويصمونه بالانحراف فإن مرتكب هذا السلوك يوصم أيضا بالانحراف.

5_ تكون عملية رد الفعل والوصم أكثر احتمالا عندما يكون الموصوم من فئات المجتمع التي لا تملك قوة اجتماعية مؤثرة، وبالتالي فإن الانحراف يصبح أكثر شيوعا بين الأفراد الأقل قوة في المجتمع.

6_ عادة ما يراقب من صدر عنهم رد الفعل (الأفراد، الجماعات الاجتماعية، الهيئات القانونية) بصورة قوية هؤلاء الذين وصموا على أنهم منحرفين، وبالطبع تكشف هذه المراقبة عن وجود معدلات انحراف أعلى بين هؤلاء الشخاص الموصومين.

7_ ينظر المشاهدون إلى الفرد –بمجرد الوصم– باعتباره يتصرف في ضوء ما وصم به، فالشخص الموصوم على انه مجرم ينظر إليه بالدرجة الأولى على أنه مجرم، مع تجاهل السمات الأخرى التي يتسم بها.

8_ حين يصبح الفرد يعد منحرفا من وجهة نظر أفراد المجتمع فإنه يبدأ في تقبل الوصم كهوية ذاتية، ويعتمد تقبل الوصم على مدى قوة تصور الفرد الأساسي عن ذاته، وقوة عملية الوصم.

9_ ينتج عن تغير تصور الذات تمثل الشخصية المنحرفة بكل ما بها من توجهات.

10_ يترتب على ذلك سلوك منحرف (انحراف ثانوي) يعد نتاجا لممارسة الفرد لحياته وسلوكياته من خلال تقبله لعملية الوصم، وغالبا كجزء من الثقافة الخاصة المنحرفة.

وعليه يمكن القول أن نظرية الوصم من النظريات الثورية في الحقل السوسيولوجي عامة وعلم الاجرام خاصة، حيث عملت هذه النظرية على إظهار مسؤولية المجتمع في النكسة والعود الذي يصيب الفرد الموصوم عند ارتكابه لأي سلوك مخالف للمعايير، أو عند اقترافه لجرم عن طريق الخطأ أو الصدفة.

فالمجتمع في نظر هذه المدرسة لا يرحم ولا يتسامح مع الأفراد خاصة الضعفاء منهم الذين يحكم بالوصم والجريمة، وهذا ما يزيد من تعنتهم والقبول بالصفات والتسميات الملصقة أو المعطاة لهم، بل يسعون إلى تطويرها كون أن المجتمع رفضهم.